

## ندوة التعليم العالي وتحديات المستقبل في دول الخليج العربي<sup>(١)</sup>

□ السيرة الذاتية للمحاضر:

- معالي الأستاذ الدكتور/ إسماعيل بن محمد البشري.
- عضو مجلس الشورى.
- أستاذ التاريخ السياسي الحديث والمعاصر.
- حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة دُرهم (Durham)، بريطانيا، عام ١٩٨٨م.



---

(١) أقيمت مساء يوم الجمعة، ١١ ربيع الأول ١٤٣٣هـ الموافق ٣ فبراير ٢٠١٢م، ألقاها معالي الأستاذ الدكتور إسماعيل بن محمد البشري، عضو مجلس الشورى في حينه، مدير جامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة (سابقاً)، وقد تم بعدها تعيين معاليه مديراً لجامعة الجوف، وأدارها الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم العُمري.

- وكيل كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بأبها، ١٩٩٠م - ١٩٩٢م.
- عميد كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، ١٩٩٢م - ١٩٩٦م، بأبها.
- وكيل جامعة الملك خالد، ١٩٩٩م - ٢٠٠٢م.
- مدير جامعة الشارقة (معاراً من حكومة المملكة العربية السعودية)، ٢٠٠٣م - ٢٠٠٨م.
- عضو الجمعية التاريخية السعودية.
- عضو مؤسس لجريدة: «الوطن» السعودية.
- أمين عام جائزة أبها للتعليم العالي، ١٩٩٣م - ٢٠٠٣م.
- عضو المجلس التنفيذي لاتحاد جامعات العالم الإسلامي، ٢٠٠٣م - ٢٠٠٧م.
- رئيس المؤتمر العام الثالث لاتحاد جامعات العالم الإسلامي، ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م.
- عضو مجلس إدارة اتحاد المؤرخين العرب.
- عضو مجلس جائزة الشارقة لأفضل أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية في العالم العربي.
- عضو مؤسس للمركز التربوي للغة العربية بالشارقة.
- عضو مجلس إدارة كرسي الملك عبد العزيز لدراسات تاريخ المملكة.

## حاصل على الجوائز التالية :

- جائزة أبها للثقافة، عام ١٩٨٣م.
- جائزة أبها للثقافة، عام ١٩٩٥م.
- جائزة الجامعة العربية لجهوده في حماية اللغة العربية، ٢٠٠٥م.
- درع إتحاد المؤرخين العرب للمؤرخين الرواد، ٢٠٠٨م.
- مفتاح الشارقة الذهبي تقديراً لجهوده في التأسيس والتطوير بجامعة الشارقة خلال فترة إعارته.
- له العديد من الكتب والأبحاث المنشورة في مجال تخصصه.



---

## (المقدم) و(المضيف)

### الدكتور عبد العزيز العُمري

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، اللهم أوردنا حوضه ولا تفتننا بعده واحشرنا في زمرة يا رب العالمين، اللهم لك الحمد حمداً يليق بجلالك وعظيم نعمك يا حيّ يا قيوم، أحبّتي في الله نحييكم في هذه الأمسية المباركة في منتدى العُمري مع ضيف عزيز وهو الأستاذ الدكتور إسماعيل بن محمد البشري ومع موضوع يهمّ كل من يهتم بالتعليم في الوطن بخاصة وبمنطقة الخليج عامة، وهو عن التعليم العالي وتحديات المستقبل في دول الخليج العربية. في هذه الليلة المباركة التي يشهدها عدد من الأكاديميين والمهتمين بالتعليم، بعد سماعنا لهذه الآيات من سورة العلق. ندعوا جميعاً: وقل رب زدني علماً، تلك الدعوة التي علمنا إياها ربنا تبارك وتعالى وهو الذي أنزل على نبيّه ﷺ أول ما أنزل سورة العلق التي حدّث فيها نبيّه الأمّي صلوات ربي وسلامه عليه عن العلم والقلم، وهذا ما

استمعناه من آيات قبل قليل، وهذا قريب من موضوعنا لهذا اليوم وهو التعليم العالي وتحديات المستقبل في دول الخليج العربية، أما ضيفنا فهو الأستاذ الدكتور إسماعيل بن محمد البشري عضو مجلس الشورى مدير جامعة الشارقة [سابقاً] وهو أستاذ في التاريخ السياسي الحديث والمعاصر حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة دُرهم من بريطانيا عام ١٩٨٨م، عمل وكيلاً لكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بأبها من سنة ١٩٩٠م حتى ١٩٩٢م ثم عميداً لتلك الكلية من ١٩٩٢م حتى ١٩٩٦م ثم وكيلاً لجامعة الملك خالد بأبها من عام ١٩٩٩م وحتى ٢٠٠٢م ثم أُعير من المملكة العربية السعودية مديراً لجامعة الشارقة من سنة ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٨م، وهو عضو في عدد من الجمعيات العلمية منها الجمعية التاريخية السعودية وكذلك عضو مجلس إدارة اتحاد المؤرخين العرب وعضو مؤسس لجريدة الوطن السعودية وأمين عام جائزة أبها للتعليم العالي حتى ٢٠٠٣م وعضو المجلس التنفيذي لاتحاد جامعات العالم الإسلامي من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٧م وعضو مجلس جائزة الشارقة لأفضل أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية في العالم العربي، وعضو مؤسس للمركز التربوي للغة العربية بالشارقة، وعضو مجلس إدارة كرسي الملك عبد العزيز لدراسات تاريخ المملكة العربية السعودية، حاصل على عدد من الجوائز العلمية

والتقديرية منها جائزة أبها للثقافة عام ١٩٩٥م وكذلك عام ١٩٨٣م وجائزة الجامعة العربية لجهوده في حماية اللغة العربية عام ٢٠٠٥م ودرع اتحاد المؤرخين العرب للمؤرخين الرواد عام ٢٠٠٨م ومفتاح الشارقة الذهبي تقديراً لجهوده في التأسيس والتطوير بجامعة الشارقة خلال فترة عمله، له العديد من البحوث والمشاركات العلمية في مجال تخصصه يصعب الحقيقة حصرها وتعدادها، وأعرف عنه أنه أثناء عمله في جامعة الشارقة وما زال يقف مع المشاريع العلمية ومع الجمعيات العلمية المتخصصة (جزاه الله خيراً) وأثابه على ذلك، أكرر الترحيب به وبكم جميعاً، وأذكر أن هذه المحاضرة تنقل على الهواء مباشرة على موقع البث الإسلامي، وتلقى اتصالات، يعني عادة يتابعها في الوقت نفسه ما يقرب من (٤٠٠) شخص في اللحظة ذاتها في مختلف أنحاء العالم. والحقيقة الموضوع ذو شجون فنحن نعرف أن دول الخليج العربية في كثير منها، في مجال العلم أو العلوم الحديثة والجامعات النظامية أو الأهلية، تُعدّ متأخرة بداية على مستوى العالم ولكن لها واقع ونستشرف لها مستقبلاً، فنحن في منطقة متعددة الدول ومتعددة الجامعات، حكوميها وخاصها، أقسامها العلمية المختلفة أبحاثها واقعها مستقبلها، هذه القضايا سيرحها علينا سعادة الأستاذ الدكتور إسماعيل فليفضل مشكوراً.

## □ (المحاضرة):

■ الأستاذ الدكتور إسماعيل البشري (المحاضر).

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، الأخ الزميل المضيف، في هذه الأمسية الجميلة المباركة، أخي وزميلي الأستاذ الدكتور عبد العزيز العمري، الإخوة الحضور جميعاً أحييكم في هذا اللقاء المبارك تحية مباركة عطرة من عند الله سبحانه وتعالى فسلام عليكم ورحمة من الله وبركاته؛ حينما طلب مني الزميل الدكتور عبد العزيز أن أتحدث عن التعليم العالي في الخليج العربي وتحديات المستقبل، جال في نفسي كثير من الأفكار والتساؤلات والتوجهات في الحديث في موضوع واسع النطاق وهو التعليم العالي في دول الخليج العربية، وكيف يمكن أن يُقدم لشريحة من المجتمع تنوع في مشاربها وفي خلفياتها الثقافية والفكرية والعلمية، وليس في ندوة متخصصة أو حلقة بحث علمي يمكن أن يُقدم فيه الإنسان شيئاً أكثر تخصصية وأكثر عمقاً، ووجدت نفسي تميل إلى أن أتحدث حديثاً عاماً عن واقع التعليم في دول الخليج العربية كوصف حالة للواقع المعاصر، ولكي أضع الإخوة الزملاء والإخوة الحضور في صورة هذا الواقع عن التعليم العالي في دول الخليج



العربية، وأيضاً ما هي أبرز التحديات التي تواجه هذه الدول، وليس كل التحديات، وأنا لن أُطيل لأنني أعرف كأستاذ أصلاً في الجامعة كنت أدرّس، أنهم يقولون أن فترة التركيز هي في (١٠) دقائق إلى (١٥) دقيقة الأولى، بعد ذلك يُصبح التركيز بواقع ٥٠٪ لمدة (١٠) دقائق أخرى بعد ذلك ينتهي التركيز، هذا بالنسبة للشباب في الجامعات والذين أمامي - إن شاء الله كلهم شباب - لكن سأحاول ألا أُطيل لسببين؛ فالأول حتى لا يكون الموضوع مملاً، والسبب الثاني لكي نتناقش، أنا أريد فعلاً أن أسمع من الإخوان وجهات النظر والتحليل والمداخلة وما يمكن أن يُفيد لتطوير هذه المحاضرة للاستفادة منها بشكل أوسع، أقول، بعد أن أشكر مُضيفي وأشكركم جميعاً الحضور على هذه المحاضرة، أن التعليم العالي كما هو معروف له أهمية كبرى في نهضة المجتمعات وذلك للدور الكبير الذي يقوم به في سبيل توفير المعرفة ونقلها للطلاب والباحثين عنها وتشجيع الإبداع والابتكار، كما يتحمل التعليم العالي مسؤولية كبيرة لتعزيز القيم الراقية والمواطنة الصادقة والمشاركة في البناء والنماء، ويُضاف إلى ذلك أنه المنتج الأول لرأس المال البشري المطلوب من قبل الدول والحكومات والمؤسسات والهيئات الخاصة، وجهات العمل في سوق العمل والإنتاج.

إن تفوّق الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال،

على الصّاعدين السياسية والاقتصادية والتقنية لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة لوجود بنية علمية صلبة تتمثل في مؤسسات ذات كفاءة عالية في التعليم العالي ومؤسسات جديرة للبحث العلمي، وشركات ومؤسسات للإنتاج والتصنيع. ومن سمات التعليم العالي كما تعرفون، وأغلبكم ممن يعمل في هذا المجال، أنه قطاع سريع النمو والتوسّع في جميع أنحاء العالم، ففي ما بين عامي ١٩٩١م و ٢٠٠٦م تضاعف عدد الطلاب الدارسين في مؤسسات التعليم العالي من (٦٨) مليون طالب وطالبة إلى حوالي (١٤٢) مليون طالب وطالبة يعني أن النسبة في هذا النمو قفزت من حوالي ١٣٪ إلى ٢٥٪، وقد تحولت طبيعة التعليم العالي في جميع الدول المتقدمة بل والنامية أيضاً منذ الستينات الميلادية، حيث تدل الاحصائيات أن نسبة الطلبة للتعليم قد قفزت من ٥٪ من عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٨ إلى ٢٤ إلى ٥٠٪ منهم، ومن المعروف أن الاستثمار في التعليم العالي والجامعات على وجه الخصوص يُعد ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد أشار البنك الدولي في عام ٢٠٠٨م إلى أن العلاقة بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في الدول العربية، ضعيفة جداً، على الرغم من التقدم الكبير الذي شهدته هذه الدول في الأربعين سنة الماضية. وبالنظر إلى واقع التعليم في دول الخليج العربية نجد مرافق تعليمية حديثة وخططاً دراسية تُشير نحو

مستقبل أفضل، ولكن مع الأسف وإلى وقت قريب لم ينتج هذا النشاط المحموم إلا القليل من النتائج الإيجابية التي تنعكس على دعم التوجّه نحو اقتصاد المعرفة، ويتفق معظم المراقبين، على أن السبب الجذري وراء ذلك هو الأنظمة التعليمية التي لا تولّد عقولاً متحفّزة لديها القدرة على التحليل وحل المشكلات والابتكار والإبداع المعرفي والتقني. إن بُنى الإدارة في المنطقة العربية بشكل عام وفي دول الخليج العربية بشكل خاص لم تتكيف بعد مع متطلبات التغيير العصرية والعولمة، كما أن السياسات العامة والقوانين التي تمكّن وتيسّر الشفافية والاستقلالية تُعتبر غائبة إلى حدّ كبير في نظام التعليم العالي الحالي، وتُعدّ كيفية إدارة المؤسسات التعليمية الحكومية صارمة جداً في المنطقة العربية، ومنها دول الخليج العربية، أن تحكم البيروقراطية الحكومية لكل ما يتعلق بالتعليم العالي بما في ذلك تصميم المناهج ومعايير القبول، وأنظمة منح الشهادات، بالإضافة إلى أن العاملين في هذه المؤسسات الحكومية مسؤولون مسئولية تامة أمام سلطات الدولة مما يحد من حريّاتهم في إبداء آرائهم، وفي مُعظم البلدان العربية يتم تعيين رؤساء ومدراء الجامعات والعمداء من قبل القيادات الحكومية، من دون وجود معايير واضحة لهذا الاختيار، ويتم أيضاً إدارة الشؤون المالية من قبل الوزارات المالية في كل بلد في ظل نظام بيروقراطي مماثل لا يُعطي الفرصة لإدارة الجامعة للاستقلالية

المالية والإدارية، وعلى الرغم من كل هذا فإن دول الخليج العربية بالذات تقوم بجهود ومحاولات ملموسة لتطوير أنظمة التعليم، لتكون أنظمة فعّالة وذات برامج، لها دورها في إنتاج الأبحاث المثمرة، وبعض هذه الدول أعدت استراتيجيات واضحة للوصول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، ومن أبرز هذه الدول اهتماماً بالتعليم العالي المملكة العربية السعودية، ويمكن تحديد اتجاهات التطوير وإعداد الاستراتيجيات في دول الخليج إلى اتجاهين، الأول: يتمثل في تطوير مؤسسات التعليم العالي الحالية وزيادة عددها، بحيث تركز الإستراتيجية على توفير التعليم العالي على نطاق واسع، وتعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى وإقامة شراكات دولية مع الجامعات، المميّزة عالمياً، وشراكات مع القطاع الخاص العام والخاص محلياً، وتعمل هذه الشراكات على نقل المعلومات والتعاون على سدّ الفجوات في الجامعات من خلال تقديم المشورة والنموذج الأنسب، ويمثّل هذا التوجّه جامعات المملكة العربية السعودية فقط. والتوجه الثاني: ينطبق على بقية دول الخليج العربية، فيما يمكن تسميته بالتعليم على الطريقة الأمريكية وهو يُسمى أيضاً بالأمركة، حيث أن التوجه لتحديد التعليم العالي كان عن طريق خصخصة التعليم، وإقامة شراكات واسعة مع الجامعات الأمريكية والبريطانية والأسترالية، وبدلاً من تحسين جودة المؤسسات التي تديرها الدولة والتوسع

فيها ووضع استراتيجيات لهذا التوجه تبنت هذه الدول استراتيجيات أخرى دعت فيها الجامعات العالمية إلى إقامة فروع لها في بلدانها تتمتع بكامل الحرية، في طريقة أدائها وإدارتها على النمط التعليمي في بلادها الأصلية. وعلى الرغم من أن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ظلّ بعيداً عن التخصص أو استقدام الجامعات الأجنبية أو فروعها فقد كانت الجامعات في المملكة العربية السعودية فيما مضى لا يُنظر إليها إلا أنها مؤسسات حكومية، مهمتها تزويد سوق العمل بخريجين يغلب عليهم طابع المتلقين للتعليم لا المتفاعلين معه، فضلاً أن تلك الجامعات ظلّت فترة طويلة حبيسة أسوارها التي يُطلق عليها الحرم الجامعي، ولم تكن تتفاعل مع المجتمع إلا فيما ندر. ولكن الصورة تغيّرت حيث يشهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن استثماراً مكثفاً ومشاركة لجميع المؤسسات التعليمية للترقيّ بمخرجاتها، فقد قامت وزارة التعليم العالي بخطوة رائدة وهامة لتأطير مسيرة التعليم العالي في المملكة، وذلك بوضع خطط إستراتيجية بعيدة المدى سمّتها آفاق للخمس والعشرين سنة القادمة، بحيث تتضمن تفاصيل للغايات والأهداف والاستراتيجيات اللازمة للتنفيذ، إضافة إلى البرامج والمشروعات التعليمية الضخمة وتحديد الآليات المساندة، وإعداد الخطط التفصيلية المرحلية منها والتنفيذية للمراحل المتتابعة كل خمس سنوات. وفي سبيل

مواجهة المتغيرات العالمية للتعليم العالي وتأهيل الكفاءات لسوق العمل والسعي إلى تحويل المعرفة إلى استثمار يعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، عملت الوزارة على زيادة القبول في الجامعات الحكومية الأهلية من (٦٨) ألف مقعد عام ٢٠٠٤م إلى (٣١٠) ألف مقعد عام ٢٠١٠م وهذا تطلب التوسع في عدد الكليات والتخصصات حيث بلغ عدد الجامعات - حتى الآن - ٣٢ جامعة حكومية وأهلية إضافة إلى الجامعة الإلكترونية التي أسست حديثاً، وارتفع عدد الكليات الجامعية في المحافظات من (١٩٩) كلية إلى (٤٢٣) كلية. كما سعت الوزارة بالتنسيق مع الجامعات إلى إعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات في سبيل المواءمة مع سوق العمل والتأكيد على الجودة وتطبيقاتها ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات، وزيادة الدعم الحكومي للتعليم العالي. وتم التركيز أيضاً على البحث العلمي بإنشاء معاهد للبحوث التعاقدية، والحدائق العلمية ومراكز التميز. وقد حرصت الوزارة على عقد شراكات مع المؤسسات التعليمية المتميزة عالمياً وأبرز ما قامت به الوزارة، في هذا الاتجاه، طرح برنامج خدام الحرمين الشريفين للإبتعاث الذي وصل عدد المستفيدين منه إلى ما يقرب من (١٣٢) ألف طالب وطالبة، يدرس معظمهم في أرقى الجامعات العالمية للحصول على درجات بكالوريوس والماجستير والدكتوراه. ومن المؤشرات على نجاح برنامج الريادة العالمية

في الجامعات السعودية كأحد مشروعات التطوير في مؤسسات التعليم العالي، تحقيق إنجازات عالمية تتمثل في دخول جامعتين سعوديتين في أهم التصنيفات العالمية ضمن أفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم، وأيضاً من بين (١٣٣) دولة تمّ دراسة أوضاعها في بعض العناصر الأكاديمية والعلمية حققت المملكة المراتب التالية، وفي مجال جودة مؤسسات البحث العلمي حصلت المملكة على المرتبة السابعة والثلاثين، وفي عدد الباحثين المتخصصين والعلميين حصلت على المرتبة السابعة والأربعين، وفي عدد براءات الاختراع حصلت على الدرجة الخامسة والأربعين، وفي سبيل توفير آخر مستجدات التقنية حصلت على الدرجة الثالثة والأربعين، في سبيل نقل التقنية حصلت على الدرجة الثالثة عشرة، وفي سبيل جودة النظام التعليمي حصلت على الدرجة الستين. أما بالنسبة للنموذج الثاني الذي تحدثنا عنه بأنه مطبق في دول الخليج العربية الأخرى، فلا يوجد فيها سوى جامعة حكومية واحدة في كل دولة، عدا الإمارات العربية المتحدة والتي تتوفر على جامعتين حكوميتين فقط، إضافة إلى كليات التقنية العليا. وتعدّ دول الخليج الخمس المضيف الأكثر ترحيباً بفروع الجامعات الأجنبية العالمية، حيث أسست تلك الجامعات فروعاً لها في المنطقة معتمدة على الانفتاح والتسهيلات المقدمة من حكومات تلك الدول. ففي العقدين الماضيين استوردت تلك الدول نموذجاً غربياً وإلى حدٍ

كبير أميركياً للتعليم العالي، لمعالجة أوجه القصور في أسواق العمل والاستثمار في التنمية الاقتصادية، وفي بعض الحالات لتكوّن مشاريع ربحية فقط، وقد اتخذ هذا النموذج المستعار للتعليم العالي أشكالاً متعددة في مواقع مختلفة لتلبي حاجات المجتمع والبيئة النظيفة، فهناك بعض المؤسسات التي تم تأسيسها على النمط الأمريكي مثل الجامعة الأمريكية في الكويت والمؤسسات الجاهزة التي نُقلت كاملة إلى هذه المواطن مثل الجامعة الأمريكية في الشارقة، وهناك فروع الجامعات مثل جامعة (كارنيجي ميلون Carnegie Mellon) ومجموعتها في قطر، وتم إعطاؤها أسماء بارزة مثل المدينة التعليمية في الدوحة، وقرية دبي للمعرفة في دبي، والمدينة الجامعية في الشارقة ومدينة التعليم العالي في البحرين، وقد كانت الإمارات العربية المتحدة سباقة في استقدام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي قبل بقية دول الخليج العربية، حيث أن أول جامعة إعتمدت كانت جامعة ولونغونغ الأسترالية عام ١٩٩٣م في دبي . وفي إحصائية لهيئة الاعتماد الأكاديمي لعدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة والمعتمدة عام ٢٠١٠م وصل العدد إلى (٦٦) مؤسسة تقدم (٤٧٩) برنامجاً تعليمياً وتدريبياً، يجب عليها جميعاً الحصول على الاعتماد الأكاديمي من وزارة التعليم العالي، ومع ذلك فهناك قرية دبي للمعرفة التي تضم (٣٠) مؤسسة تعليمية عالمية لا تحتاج إلى مصادقة هيئة الاعتماد



الأكاديمي، فهي مملوكة بشكل كامل للمؤسسات الأم في بلادها. وفي قطر قامت الدولة بإنشاء مؤسسة قطر للتربية والعلوم (Qatar Foundation)، كمؤسسة غير ربحية نظراً لحاجة قطر الماسة إلى الخريجين في عدد من التخصصات العلمية والطبية، ولذلك قررت مؤسسة قطر استقدام التعليم العالي على المستوى العالمي وتأسيس قواعد له داخل الدولة، عوضاً عن إنشاء مؤسسات للتعليم العالي تقوم وفق استراتيجية وطنية، حيث قامت بتوقيع عقود مع عدد من الجامعات المرموقة في العالم مثل جامعة نورث ويسترن الأمريكية (North Western)، وكارنيجي ميلون (Carnegie Mellon)، وتكساس ايه اند أم (TexasA&M)، ويل كورنيل (Weill Cornell)، وجورج تاون (Georgetown)، فرجينيا كومونولث (Commonwealth)، وتتحمل قطر جميع تكاليف التشغيل والبنية التحتية والرواتب والإسكان في المدينة التعليمية. أما عُمان فقد بلغ عدد مؤسسات التعليم الخاصة (٢٤) مؤسسة أنشئت بالشراكة مع مؤسسات تعليمية أجنبية أسترالية أو نيوزيلندية أو بريطانية أو أمريكية، وكذلك الحال في كل من البحرين والكويت.

أيها الإخوة الأكارم، تركّز الحديث في ما سبق على الجزء الأول من عنوان هذه المحاضرة، وهو واقع التعليم في دول الخليج العربية بصورة موجزة ومستعجلة ومختصرة، من دون الدخول في تفاصيل الأرقام والإحصائيات.

أما تحديات المستقبل: فإن جميع دول الخليج العربي تتشابه في نوعية تلك التحديات التي أنتجتها العولمة، ولكن بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر، ولعل أبرز تلك التحديات ما يمكن اختصاره في ما يلي: -

أولاً: تحدي البطالة الذي تعاني منه كل دول الخليج العربية الست، وذلك عن طريق ربط البرامج الدراسية والتدريبية بما يتطلبه سوق العمل، ويكمن التحدي في مدى قدرة الجامعات على إنتاج خريجين أكفاء يتمتعون بمهارات عالية، وذلك بالعمل على تنمية القدرات الفكرية اللازمة بحيث تقدم المناهج الدراسية معلومات كافية عن أسواق العمل والمهن والفرص المتاحة، والتركيز على فهم كيفية عمل الأنظمة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتكاملها، وتعزيز القدرة على التفكير الإيجابي وحل المشكلات ورفع مستوى المهارات المهنية والتقنية كمهارات القيادة والعمل بروح الفريق، والقدرة على التواصل مع الآخرين، مع التركيز على استراتيجية الريادة في عالم الأعمال.

ثانياً: يوصف الاقتصاد في دول الخليج بأنه أحادي الجانب قائم على النفط، وهذا يُلقي بأعباء وتحديات كبرى على الجامعات في كيفية تحويل المعرفة إلى استثمار، وذلك بتوليد المعرفة ونشرها والاستفادة منها للوصول إلى تنمية مستدامة

ترتكز على استغلال المهارات البشرية في توليد الثروة، من خلال الإبداع والابتكار المؤدّي إلى الاختراع القابل للتحويل إلى منتج صناعي ومورد اقتصادي.

ثالثاً: تعاني معظم الجامعات الحكومية في دول الخليج العربية من الضغوط الرسمية من أجل استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب المقبلين على التعليم العالي، مما يؤدي إلى الاهتمام بالكم دون الكيف وبالكمّية على حساب الجودة، ويؤدي هذا بدون شك في النهاية إلى أن تفقد الجامعات القدرة على التنافس لاجتذاب أفضل الطلبات من داخل الدولة وخارجها.

رابع هذه التحديات: تحدي التمويل بما يلبي المتطلبات الأكاديمية ويحقق متطلبات الجامعات وذلك يستدعي أن تعتمد الجامعات على نفسها مالياً، كلياً أو جزئياً، لأن نقص التمويل المقدم للمؤسسات التعليمية نتيجة للظروف والأزمات المالية التي قد تمر بها الدول يؤثر على أداء الجامعات وأنشطتها العلمية والبحثية، والقدرة على استقطاب الكوادر العلمية والفنية المميزة والوصول إلى العالمية، ويكون ذلك بناء علاقة متينة مع عالم الأعمال والمال، والحصول على تعاقدات بحثية واستشارية وإشرافية وتنفيذية عالية العائدات المالية، وصولاً إلى الجامعة المنتجة، ومحاولة الوصول إلى أوقاف مناسبة تدرّ دخلاً دائماً وثابتاً للجميع.

خامس هذه التحديات: هو تحدي التقنيات الحديثة، وهو من أبرز ما تواجهه مؤسسات التعليم العالي، فكما تعرفون إن ارتباط الجيل الجديد بالتقنية والإنترنت وحاجتهم إلى مواكبة العصر بالإضافة إلى انخفاض أسعار أجهزة الحاسب المحمول والهواتف الذكية وغيرها، يتطلب رفع المستوى التقني في جميع المجالات، ومن المهم توفير شبكة الإنترنت داخل المدن الجامعية من أجل تسهيل عملية تبادل المعرفة والأفكار وتعزيز الابتكار والإبداع، ولضمان عملية تفاعلية بين الطلاب والأساتذة مع المناهج الدراسية، ودمج التقنية مع المحاضرات بصورة مجدية، وهذا يستدعي جهوداً متواصلة، وتمويلًا كبيراً مستمراً لتدريب أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية والطلاب، وتوفير تلك التقنيات وترقيتها بشكل مستمر.

سادساً: توفير بيئة تعليمية صحيحة ومتميزة، وذلك عن طريق بناء المرافق التعليمية المناسبة للعصر، وتوفير الخدمات داخل المدن الجامعية والاهتمام بالجانب اللامنهجي الذي يصلح مهارات الطلاب، ويعزز لديهم قيم العمل الجاد والمواطنة الصالحة، وإيجاد بيئة أكاديمية تكاملية بين أعضاء هيئة التدريس والطواقم الإدارية، لأن قراراً إدارياً واحداً من أحد مسؤولي الإدارة قد ينعكس سلباً على نجاح برامج التطوير والتغيير الأكاديمي.

سابعاً: تدرك معظم مؤسسات التعليم العالي أن أداءها

ونجاحها يعتمدان بشكل خاص وكبير على الاستقطاب والاحتفاظ بأعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءات العالية والخبرات الجيدة، القادرين على إيصال المعلومات وإجراء البحوث للارتقاء بسمعة الجامعة ومكانتها الدولية، إضافة إلى تطوير وتشجيع المميزين منهم لتقديم الأفكار والرؤى الجيدة، ولا يتم ذلك إلا بمراتب عالية ومحفزات مناسبة وإيجاد الآليات للانتقال من التعيين إلى التعاقد بالنسبة للمواطنين، وفق سياسات عادلة ومنصفة.

ثامناً: أدت التغييرات المتسارعة في وسائل الاتصال وتقنياته وما أفرزته العولمة من تحديات، إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق معايير الجودة الشاملة، من أجل تجويد عمليتي التعليم والتعلم، وتحسين مهارات أعضاء هيئة التدريس، والارتقاء بأداء المؤسسات الأكاديمية في مجالات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات وأساليب التقويم والقياس وغيرها من الإجراءات التي تضمن للجامعات التميز.

تاسعاً: باستثناء جامعات ومؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، فإن تحدي المحافظة على الهوية الوطنية والمفاهيم والقيم الإسلامية والعربية يستدعي من بقية دول الخليج أن تُعيد النظر في سياساتها تجاه التعليم العالي الأجنبي، بالطريقة التي توفّق فيها بين إيجابيات ذلك التعليم وسلبياته، فقد اختلفت الآراء تجاه وجود تلك الكيانات الغربية على أراضي دول الخليج؛ فمنهم من يرى أن تلك الجامعات

وفروعها قد عززت المفاهيم العلمية وأوجدت روح المنافسة بين الجامعات الوطنية للوصول إلى المستويات العالمية، إضافة إلى صقل قدرات الطلاب وإيجاد فرص التعليم المتطور أمامهم، وهناك آخرون يرون في تلك الكيانات مشاريع تغريبية تهدف إلى تكوين جيل من الشباب يقدرُون ويُعلِنون مكانة المبادئ والقيم الغربية، ولن تتوقف الآراء المناهضة عند هذا الحد حيث قال البعض: إنها نقاط استخباراتية لدول كبرى، وثكنات عسكرية بنكهة ثقافية، فعلى سبيل المثال نجد مدير قسم السياسات والتخطيط في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى يقول: إنها ليست صروحاً تعليمية رفيعة المستوى فحسب ولكنها سلاحنا السري لأمركة المجتمعات العربية والإسلامية.

عاشر هذه التحديات وآخرها: هو تحدي استقلالية الجامعات مالياً وإدارياً لأن ذلك يُعدّ من أصعب التحديات التي تواجهها الجامعات في دول الخليج العربية، مما ينعكس على البطء في انطلاقها نحو العالمية.

هذه أيها الإخوة الكرام وباختصار شديد لمحة موجزة عن واقع التعليم في دول الخليج العربية وأيضاً أهم التحديات التي تواجهها، أقدمها بين يديكم لمزيد من الحوار والنقاش والتعليق والمناقشة، شاكرًا لكم جميعاً حضوركم وحسن إنصاتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## المدخلات والأسئلة:

■ (المقدم) الدكتور عبد العزيز العمري.

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكر الله للدكتور إسماعيل طرحه وقد حرص (حفظه الله) قبل المحاضرة على إتاحة الفرصة أكثر، كما ذكر، للمناقشات والتعليقات من الزملاء الحضور، وهم أهل لذلك، وقد وصلني عدد كبير من الأسئلة أو التعليقات أو طلب المداخلة، الأمر متروك لكم في الإجابة عليها مباشرة أو في تجميعها، فما زال معنا متسع من الوقت بفضل الله، السؤال الأول بعد الترحيب بالدكتور حامد الشراري وهو عضو مجلس الشورى يسأل: هل من الممكن تسليط الضوء على إيجابيات النموذجين وسلبات التوجهين، وقد صرح معالي وزير التعليم العالي قبل يومين بأننا نسمح بفتح فروع جامعات عالمية في المملكة لكن حسب شروطنا نحن، هل من الممكن معرفة هذه الشروط إن كان عندكم خلفية بصفتم عايشتم التجربة السعودية والخليجية؟

ووصل سؤال آخر قريب من هذا أدمجه معه: أليس من الأفضل فتح فروع للجامعات العالمية في المملكة بدلاً من

الابتعاث، وما الفرق بين الابتعاث وبين وجود فروع لهذه الجامعات في المملكة؟

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

أنا أبدأ من آخر هذا السؤال: فيما يتعلق بافتتاح فروع للجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية وهو ما صرح به وزير التعليم العالي في محاضرة له يوم الثلاثاء الماضي، ولكنه قال بشروط محددة ولكنني حقيقة لم أطلع على هذه الشروط، وأعتقد أن هناك كثيراً من التحفظ لدى وزارة التعليم العالي في إعطاء هذه التراخيص ولعلها تضع شروطاً تكفل لهذا المجتمع ولهذه البيئة ألا تتأثر بتأسيس مثل هذه الجامعات أو فروعها. أما بالنسبة لإيجابيات وسلبيات التعليم العالي في دول الخليج العربية التي تحدثنا عنها آنفاً، حقيقة هذا الموضوع يطول الحديث فيه، وفيه ما يمكن أن يصرح به وما لا يمكن، إيجابيات التعليم الأجنبي في دول الخليج العربية ملموسة من ناحية مستوى الكفاءة الأكاديمية والعلمية التي تقدمها هذه الجامعات للطلاب الملتحقين بها لأنها في أغلبها تنطلق من خلال آليات وطرق علمية وأكاديمية متقدمة نقلتها من جامعاتها الأم إلى هذه البلدان العربية، سواءً كانت هذه الجامعات من الشرق أو الغرب، بريطانية أو أمريكية أو أسترالية، فهي في عمومها متقدمة جداً فيما يتعلق بآليات وجودة التعليم العالي، وأيضاً لها دور واضح في تنمية الطلاب القادرين على خوض



سوق العمل بجدارة بتركيزها على موضوع اللغة الإنجليزية، التي للأسف أصبحت شرطاً من شروط التعيين في معظم، إن لم أقل في كل دول الخليج العربية، وتُعتبر أساساً لقبول الخريج في هذه المؤسسات المالية والاقتصادية في سوق العمل بالنسبة للسلبات التي نجمت عن تأسيس مثل هذه الجامعات، أولاً أكبر سلبية هي قتل التعليم العالي المحلي، حيث نجد أن تأثير هذه الجامعات على التعليم العالي ومؤسساتها المتعددة في دول الخليج العربية كانت كبيرة جداً بل امتدّ التأثير إلى جامعات تلك الدول في أن تقرر بعض هذه الدول، وعلى سبيل المثال الإمارات وقطر، أن تولي مؤسسات أكاديمية غربية في إدارة جامعاتها بشكل مباشر، على سبيل المثال جامعة العين، وتسمى أيضاً جامعة الإمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، تم تسليم كامل الأعمال الإدارية والأكاديمية فيها إلى طاقم أمريكي جديد، يتولّى إدارة هذه الجامعة وهذا له سلبياته وتأثيراته الكبيرة أيضاً على الكوادر الوطنية التي عملت وكافحت وقدمت الكثير في سبيل بناء جامعتهم، وينطبق المثل أيضاً على جامعة قطر وهي جامعة وطنية أُسست أيضاً وفق بيئة وطنية وبتوجهات وطنية، ولكن أيضاً انطلاقاً من هذا التوجّه وبناءً على توصيات مؤسسة «راند» الأمريكية، تعرفون تم تغيير الإجراءات والآليات والأنظمة في جامعة قطر لتتوافق مع النموذج الغربي، وقس على ذلك بقية الجامعات، فهذا من أكبر السلبيات التي يمكن أن تؤثر

على دول الخليج العربية، هو أنه لن يتكون لديها الخبرة والتجربة في مؤسساتها الوطنية التي تكفل الاستدامة وتكفل الاستمرار وتضمن أن تستديم أنشطة التعليم العالي في المستقبل. التأثير السلبي الثاني هو أن تأثير هذه الجامعات النفسي على المواطنين في تلك الدول تأثيراً عظيماً مما يدفع بكثير من الآباء وأولياء الأمور إلى أن يتوجهوا لإدراج أبنائهم للدراسة في تلك الجامعات، مما انعكس سلباً بطريقة أخرى على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المحلية، والتي تعاني الحقيقة من المنافسة مع هذه الجامعات لمجرد العنوان لأنني أعرف أن بعض الجامعات في دول الخليج العربية جامعات مميزة، ولديها مستوى تعليمي عالٍ، ولكن للحصول على الاسم والحصول على هذه المعاني التي ترتبط بالجامعات الأوروبية والأمريكية التي تعمل، نجد أن هناك اتجاهاً كبيراً من أولياء الأمور لإلحاق أبنائهم بهذه الجامعات، هناك أيضاً من السلبيات، هو تأثر المجتمع المحلي سلباً بما يمكن أن يقوم بهذه الجامعات، على سبيل المثال الاختلاط، فنجد أن الجامعات وأحياناً تكون هذه الجامعات في مكان واحد في مدينة جامعية واحدة نجد أن الجامعة المحلية أو الجامعة الوطنية لا يكون فيها اختلاط، بينما الجامعة الغربية المستوردة مجاورة لها يكون الاختلاط فيها شاملاً وكاملاً، في المختبرات والمعامل والدراسة وفي الساحات وفي الأنشطة العلمية والأكاديمية

والرياضية وغير ذلك، هذا يوجد في، الحقيقة في نظري أنا، هوة كبيرة بين ما تتطلع إليه دول الخليج العربي لبناء المواطن الصالح، المواطن المنتمي إلى ثوابت الوطن وبين ما يرى من تطبيقات لهذه الجامعات الأجنبية داخل الوطن. لا أريد أن أسهب في السلبيات وكذلك الإيجابيات، وهي بدون شك تحتاج إلى مزيد من الدراسات، ولكن من يعود إلى من كتبوا حول هذه الجامعات ودورها في دول الخليج العربية سيجد أن الحديث ينصب على السلبيات أكثر من الإيجابيات. وعودة إلى ما يتعلق بالابتعاث؛ أنه لماذا يتم ابتعاث الطلاب ولا يتم استيراد الجامعات إلى هنا؟ أنا اعتقد أن ابتعاث الطلاب، ورؤيتي الشخصية هو أخف الضررين؛ أن أبتعث الطالب ليدرس في جامعة في بيئتها الطبيعية في بيئتها التي نشأت فيها أهون من أن أنقل هذه المؤسسة بكاملها، وهي تختلف في تصوراتها وفي تحديات العمل فيها وفي أهدافها عن الواقع والبيئة المحلية، فهو بدون شك ما يمكن أن نسميه بأخف الضررين على الرغم من أن له إيجابياته الكثيرة التي نأمل بإذن الله أن تعود على الوطن والمواطن بالنفع والفائدة.

■ (مداخلة): الدكتور هداية إبراهيم.

بسم الله الرحمن الرحيم، بداية أوجه شكري للأستاذ الدكتور عبد العزيز العُمري نظراً لكرمه وسعة صدره واستضافته لنا في هذا المكان، وأتحفنا الأستاذ الدكتور إسماعيل بن محمد

البشري بهذه المحاضرة الرائعة التي شتّف بها آذاننا، أنا حقيقة أجدني بين أمرين؛ الأمر الأول هو أن نسهم في الكلام نظراً لجمال الموضوع وحرّك المناقشة، والأمر الثاني هو الإيجاز نظراً لضيق الوقت، ولكن إن شاء الله سننجز الكلام بقدر الإمكان، وليتسع صدركم لنا في لغة برقية سريعة، لي برقيتان، البرقية الأولى: أستاذنا الدكتور إسماعيل تحدث عن أهمية التعليم ودوره في بناء المستقبل، هذه حقيقة مهمة جداً، إذا نظرنا إلى المجتمع الأمريكي نفسه، يعني في بداية تطوره، قام على فكرة علمية هي عندما قام [فيدول شوردرز] عرض نظريته الثروة البشرية قال: إن الطالب إذا دخل مرحلة التعليم الجامعي لما يكتسبه من مهارات في هذا التعليم المفروض أنها تزيد دخله (١٠٠) ألف دولار، ولذلك شاعت هذه المقولة أن الجامعات تساوي (١٠٠) ألف دولار يعني بالله عليكم هل في تعليمنا العربي إذا مر الطالب في المرحلة الجامعية هل فعلاً مهاراته تؤهله إلى أن يزيد من راتبه (١٠٠) ألف دولار؟ طبعاً لا. هذه مقولة تبين التعليم الراقى الذي وُجد في المجتمع الأمريكي، على العكس من ذلك تماماً كلمة أخرى لعالم روسي، أنا قرأت هذه المقولة؛ وأنا أشعر بالخزي و طأطأت رأسي عندما قرأت هذه المقولة لماذا العالم الروسي مع أنه عالم تربوي، يدعو إلى مجتمع لا مدرسي، إلى مجتمع لا تعليمي، لماذا قال التعليم يخلق إنساناً يقوم على الطاعة العمياء، إنساناً ينظر إلى الحياة

بعين واحدة يجيد الأعمال النظرية ولا يُجيد الأعمال اليدوية؟  
بالله عليكم أنا شعرت أن هذا الكلام لا يخص التعليم الروسي  
وإنما يخص تعليمنا العربي، هذه هي البرقية الأولى. البرقية  
الثانية: هي تعليمنا بين ثقافة الذاكرة وثقافة الإبداع، حقيقة لكي  
يرقى تعليمنا لابد أن يتزحزح من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع،  
إذا لم تحدث هذه الزحزحة سنظل نهز رؤوسنا في مكاننا ولا  
نتحرك، فأنا أهاب بالجميع بتكرار مثل هذه المنتديات والندوات  
التي تدعو إلى مصطلح الإبداع الذي كرره أستاذنا إسماعيل  
البشري وهذا حقيقة إشارة واعظة منه وشكراً جزيلاً وآسف على  
الإطالة.

■ (المقدم): الدكتور عبد العزيز العمري.

شكراً يا دكتور، سؤال من الأخ معاذ عتوم يقول: كيف يمكن  
زيادة الاقتصاد الوطني السعودي ومعظم الطلاب السعوديين  
يتوجهون نحو التخصصات التربوية، ألا ترى أن زيادة الاقتصاد  
الوطني يحتاج إلى تخصصات اقتصادية والتوجه نحو هذه  
التخصصات.

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

بدون شك أن الوصول إلى اقتصاد المعرفة يحتاج بالدرجة  
الأولى إلى التخصصات التقنية والعلمية لأنها هي المفتاح  
للصناعة والتصنيع والتقنية، وهذا ما اتجهت إليه وزارة التعليم

العالي في المملكة، كما تعلمون، عندما أعادت هيكلة كثير من الجامعات أنها حاولت أن يكون الاتجاه إلى التخصصات العلمية والتخصصات التقنية، وأيضاً التخصصات الطبية التي يمكن أن يكون لها دور في هذا الاتجاه، لكن هذا لا يعني أن يتم غض الطرف أو استبعاد التخصصات النظرية والإنسانية وإعطائها الدور الذي تقوم به في بناء المجتمعات، لأن العملية عملية تكاملية، فبقدر ما نحتاج إلى العقل الذي يخترع ويبتكر نحتاج أيضاً إلى العقل الذي يبني المجتمع في قيمه في أخلاقياته وفي سلوكه وفي توجهاته الحياتية، فالعلوم النظرية تتكامل بطريقة أساسية مع التخصصات التقنية.

#### ■ (مداخلة): الأستاذ الدكتور فهد الدامغ.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد، أكرر الشكر والتقدير لمحاضرنا الأستاذ الدكتور إسماعيل فقد قدّم في الحقيقة توصيفاً دقيقاً بواقع التعليم، وكذلك لتحديات المستقبل، وهذا أمر غير مستغرب من مثله، وهو رجل أكاديمي وعضو في مجلس الشورى جمع بين الخبرة والتجربة والرؤية. كان لدي تعليق الحقيقة أحولّه إلى سؤال: هل نحن محكومون بالتجربتين ليس إلا، ألا يوجد خيار ثالث سواء نقترحه أو نقتبسه من دول أخرى، نعرف أن دولاً مثل ماليزيا وتركيا لها تجارب فهل هناك خيار نتلافى فيه سلبيات هذا وذاك؟ الأمر الثاني الذي يتعلق بواقع التعليم، أنا ربما

نظرتي سلبية، الدكتور ربما غلب عليه جانب التفاؤل في كثير من الجوانب، أنا أقول أن مشكلات التعليم، الحقيقة التعليم العالي، أو التعليم بشكل عام، مشكلاتنا جعلت الحكيم والخبير والحليم حيران لا يدري من أين تبدأ وإلى أين تنتهي ولا كيف تبدأ، كأنك في متاهة قد تدخل فيها وتجد طريقاً مسدوداً، وهكذا فهي مشكلة، بل هي في نظري، وهذا النظر ليس قضية هي أساس كل المشكلات، نحن ننشئ هيئة محاربة الفساد وهيئة كذا وهيئة كذا، والواقع أن المشكلة هي المهداة، في التعليم مهما أنشأت من مؤسسات أو لو أخذنا مثلاً هذه الإدارة للفساد هناك صح فساد مالي لكن هناك فساد إداري، هناك فساد خلقي هناك أنواع كثيرة من الفساد، قد تتابع قضية أو تقبض على واحد وتخرج عشرات، وأنا والدكتور من جيل واحد نحن نذكر من أيام ما كنا في الثانوية والمعاهد العلمية عندما وصلت روسيا إلى القمر وأمريكا نسمع من أساتذتنا ماذا يقولون، توجهوا إلى التعليم لينظروا للمشكلة من خلاله. لا أريد أن أطيل فقلنا عندنا مشكلات كثيرة يعني منها على سبيل المثال ضعف المستويات وتدني قدرات الطلاب وانعدام روح المنافسة، وإذا أردنا أن نقول ضعف الإرادة أنت في القاعة خصوصاً في التخصصات النظرية تكاد تكون أنك أمام ناس لا يأتون القاعة للتعليم، بل كأنما يأتون لزنزانة أو شيء مُرغمين و يقفون أمامك، إنك لا تستطيع أن تجلس الراقد، تريد أن تجلسه من جهة فيذهب إلى

الجهة الأخرى ، يعني كيف تُعالج مثل هذه القضايا؟ المسؤولية تزداد على أعتابكم يا دكتور لأنكم في مجلس الشورى وأمام أمة مجلس الشورى إذا لم تُعالج مثل هذه المشاكل وشكراً.

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

أيضاً الزميل الدكتور فهد الدامغ هو أيضاً ممن عايش التعليم الأجنبي أثناء عمله في دولة الإمارات العربية المتحدة، النموذج الذي يمكن أن يكون ثالثاً لا أسميه ثالثاً، أنا أعتقد هو النموذج الذي لدينا في المنطقة العربية السعودية، على سبيل المثال جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهي مشابهة لبعض الجامعات التي حاولت أن توفق بين نموذجين الغربي في التعليم وبين المحافظة وتعزيز قيم المواطنة وقيم الوطن والقيم والثواب الإسلامية والعربية، وهذا ما حدث في بعض البلدان الإسلامية مثل ماليزيا أو تركيا أو غيرها، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن جامعة مميزة يتم التسابق إلى خريجها، أيضاً خريجوها من المميزين في قيامهم وإنجازاتهم في تخصصاتهم، لديها ابتكارات، وسجلت براءات اختراع أيضاً مميزة، وهي منذ أسست في اليوم الأول أسست على النموذج الأمريكي من أول ورقة فيها، ولكن النموذج الأمريكي نقل كآلية عمل وآلية تدريس أكاديمي، وفي الوقت نفسه تم الاهتمام والانتباه إلى ثوابت الوطن وثوابت الدين وثوابت اللغة العربية بما يكفل تخريج جيل، إن شاء الله، قادر على أن يفيد من هذه التجربة. أما فيما



يتعلق بمشاكل التربية والتعليم، أنا قلت في بداية المحاضرة لن تكون هذه المحاضرة تخصصية، هي رسم صور حول الواقع في دول الخليج، وأيضاً بعض التطلع للتحديات، لكن حينما نريد أن نأخذ الموضوع بشكل رأسي وتعمق في كل قضية وكل جانب في التعليم العالي هذا يحتاج إلى حديث، لكن لا نكون بتلك الصورة اليائسة لأنه والحمد لله فعلاً وبدون مجاملة، هناك مبشرات ومؤشرات لانطلاق التعليم العالي في المملكة العربية السعودية إنطلاقة بإذن الله مبشرة، ليس بكثرة التأسيس أو بكثرة الطلاب، وإنما بالآليات والمؤسسات المعنية والمساعدة على الوصول إلى تعليم أكاديمي راقٍ، مثل تأسيس المركز الوطني للقياس والتقويم، وتأسيس الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والمؤسسي، إنشاء مراكز التميز وديان للتقنية في الظهران وفي الرياض وفي جدة أيضاً، التأكيد على معاني الجودة في الجامعات، وأنا أعرف أن الجامعات، ومنها الإمام التي ننتمي أنا وإياك إليها، أعني أنا سابقاً، تبذل جهوداً جبارة الآن في جهود تكريس مفاهيم الجودة، وسيظل الأمر فيه تحديات كبيرة وهذا ما أشرت إليه في هذه المحاضرة في سبيل الارتقاء بالتعليم العالي. إن التحديات كبيرة والسلبيات كثيرة لكن حسبنا أننا ندرك أن المسؤولين في وزارة التعليم العالي، أتكلم عن المملكة العربية السعودية من خلال خطة آفاق ولديهم إمام وإدراك في الحقيقة بما تتطلبه المرحلة في التعليم العالي.

## ■ (المقدم) الدكتور عبد العزيز العُمري.

جزاك الله خيراً دكتور، أسمح لي بتعليق بسيط قبل أن أنتقل للسؤالين التاليين؛ جوهر المشكلة أن الدكتور فهد فيما يبدو لي، قصر الطلاب في الغالب على تخصصات لا يرغبون بها، وأذكر أنني حينما درّست بدأت في القسم الذي أنا فيه بـ (١٤٠) طالباً تخرج منهم (١٨) طالباً فقط، أين ذهب البقية؟ تسربوا من عدم القناعة، وأذكر أن بعض الطلاب يدخل الكلية، أُجبر على الكلية ثم أُجبر على القسم ثم أحياناً يذهب إلى شعبة مُجبراً على الشعبة، في النهاية يعني غصب بغصب، فكيف تريد أن يضحى وأن يستفيد وأن يفيد وأن يخرج بقناعة، ولذلك هذه مسألة خطيرة جداً، لا أعرف حسب اطلاعي في الجامعات الغربية أن طالباً يدخل قسماً هو غير مقتنع فيه أبداً، بينما فيما أعلم، حسب استشعاري الخاص وليس إحصائية، أن ما يقرب من ٩٠٪ من طلابنا يدخلون أقساماً هم لها كارهون ابتداءً، كيف يمكن أن يتخرج هؤلاء؟ ولذلك هنا مشكلة جوهرية جداً، هنا بعض الأقسام عليها زحمة وغيرها ما عليها زحمة، ينبغي أن ندرس بعناية هذه القضية قبل أن نقارن أنفسنا بالآخرين.

## ■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

على أي حال تمت الإشارة إليها في المحاضرة، والتحدي الثالث الذي أشير إليه وهو الأعداد الكبيرة، هناك ضغوط من الحكومات على قبولهم من الجامعات المحلية، وهذا تحد كبير

فعلاً وحله ليس بالأمر السهل، ويحتاج إلى جهود جبارة، يحتاج إلى تعاون جهات أخرى ليس الجامعات هي المعنية فقط بحلّ هذه المشكلة، هناك جهات أخرى تتعاون مع الجامعات في حل هذه القضية؛ التعليم العام التدريب المهني والتقني والفني، جهات متعددة هي التي ممكن أن تساعد في حل هذا الإشكال الكبير وتخفيف الضغط على الجامعات.

■ (المقدم): الدكتور عبد العزيز العُمري.

جزاك الله خيراً، سؤال يقول: ما مدى كفاءة خريجي الجامعات السعودية ولا سيّما في مجال التعليم العام؟ السؤال الثاني يقول: هل هناك دراسة لاحتياجات سوق العمل في المملكة لاستيعاب خريجي الجامعات خصوصاً أن سوق العمل بحاجة إلى تخصصات معينة مثل الطب والحاسب، وهل ترى أن هناك تضخماً في خريجي الجامعات في التخصصات النظرية مثل الشريعة واللغة والتاريخ في ظل ندرة الوظائف، هكذا كما جاءني.

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

هذا السؤال الأول: أوجهه أيضاً لأعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات، أنا أعتقد أن الأغلبية من أعضاء هيئة التدريس هم يستطيعون أن يقوموا المخرج النهائي لطلابهم: هل فعلاً هذا المخرج والمنتج الذي بدأ في البداية كعجينة ثم يمر في

مصنع التعليم ثم يتخرج بعد ذلك، هل هو فعلاً مهياً تهيئة كافية لأن يكون منتجاً ومؤثراً في البيئة التي ينتقل إليها، سواء كانت تعليمية أو تجارية أو اقتصادية؟ أنا أعتقد أن فعلاً، وهذا ما أشرت إليه، أن الجامعات في الفترة الماضية كان التركيز فيها على التلقين والتركيز على الإجابات بالشبر، لم يكن هناك أي تركيز على ما يسمى بالتفكير النقدي أو التفكير الناقد وحل المشكلات والقيادة إلى غير ذلك مما يساعد الطلاب أن ينخرطوا في سوق العمل، لا يعني، وهذه بالنسبة لي أقولها من تجربة ومن حوار، أن لو تخرج كل الطلاب أيضاً وهم قادرون على حل المشكلات ولديهم التفكير النقدي أنهم سيجدوا الوظائف وبسهولة، العالم اليوم ونتيجة لدخول التقنية وبشكل كبير صار هناك استغناء أكثر وأكبر لليد العاملة والاعتماد على الآلة، ومن هنا يُصبح ما يسمى بريادة الأعمال، وهذا أشرت إليه أنا، هو أن يكون الخريج إذا كان مهياً بالمهارات والقدرات اللازمة أنه هو الذي ينطلق لإيجاد مجال العمل المناسب لسوق العمل، وأنا أعتقد على سبيل المثال؛ سوق المملكة العربية السعودية سوق واسع والفرص غير الوظيفية الحكومية فيها واسعة جداً ويمكن لو الجامعات استطاعت أن تغير من آليات إعداد الطالب وأن يصبح فعلاً لديها هذه القدرات يمكن أن يجد مجالاً للعمل والاستفادة من المعطيات الموجودة في سوق العمل.

■ (مداخلة): الأستاذ أسامة الفراء.

بسم الله الرحمن الرحيم، بالنسبة لاختيار التخصص المناسب كنت سأتكلم عنه وسبقني الدكتور عبد العزيز العُمري (جزاه الله خيراً) في البلدان المتقدمة يتم تحديد تخصص الطالب من سنوات الدراسة الأولى التي يدرسها ويتم توجيهه لوجهة صحيحة؛ من يكون متوجهاً نحو الفن يوجهونه التوجهات المناسبة، من يتوجه نحو دراسة الطب فهذا يجب أن يكون في سنوات الدراسة الأولى قبل أن يصل إلى الجامعة ولا يدرى أين يذهب ولا أحد يدرى عن قدراته. طبعاً هنا أنا أشير إلى ما هو دور الجامعات والتعليم العالي في حل مشكلات المجتمع والقضايا، أنا لما درست في جامعة الملك سعود والله طُرح علينا إعادة تصميم بعض الأحياء السكنية بإشراف مجموعة من الأساتذة والدكاترة المختصين ونجحنا نجاحاً باهراً فيها، لا أدري الآن هل استمرّ هذا الشيء أم لا، وما هي الكليات الأخرى أو التخصصات الأخرى، ماذا قدّمت للمجتمع أيضاً الشركات الرائدة؟ يجب أن تتبنى عدداً من الطلاب وأن ترعاهم حتى يتخرجوا ويعملوا لديها وتستفيد منهم. لا نرى الشركات تدعم أي طلبة، تريد الشيء على الجاهز، تريد الخبرات على الجاهز وهذا طبعاً يوجب أن يكون هناك توجيه إلى هذه الشركات لتبني الطلبة في التخصصات التي تهتمها وشكراً.

■ (مداخلة): الأستاذ محمد الفهد.

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً للدكتور إسماعيل وشكراً لأبي عاصم. أولاً، أنا أعرف أنّ معيار الأمم وتقدم الأمم ورفاهية المجتمع ليس بما تملكه من ثروات طبيعية، وهي التي تتناقص يوماً بعد يوم، وإنما ما تملكه من رصيد معرفي في اقتصاديات المعرفة. الواقع أن نظامنا الجامعي يقوم على الكثير من المفاهيم الخاطئة التي تركزت مع الزمن وأصبحت صنماً نعبده ونقدم من خلاله طلابنا قرايين له. بالنسبة للجامعات السعودية ولناخذ جامعة الملك سعود كمثال، لا شك أننا [لسنا] في أمريكا واليابان، لكن القضية قضية التطبيق العملي، نجد أن الفجوة سحيقة بين التقييم وبين التطبيق، وهذا واقع مُشاهد سواء على المستوى التعليم العام أو على مستوى التعليم الجامعي. هذا جانب، الجانب الآخر؛ الجودة وهي لها معايير معينة لكن المؤسف أن الجودة كما قال أحد الخطباء هي شبيهة بالديمقراطية الكثير يتلفظ بها والقليل يطبقها، فمعايير الجودة لا تخضع لمُخرجات بقدر ما تخضع لإجراءات. وكما فعل أحد الجنود؛ مرت سيارة وأوقفها الجندي فوجدتها محملة بالمخدرات فتركها، فقالوا لماذا لم توقفها؟ قال أنا مسؤول عن ربط الحزام فقط! وهذا واقعنا الذي نعيشه، هذا واقع نعيشه. الأمر الثاني بالنسبة لأساتذة الجامعات أنا حضرت برنامجاً قبل

(٦) أشهر حول أستاذ الجامعة بين الإبداع والإدارة؛ الحقيقة كما ذكر الدكتور الدامغ هذا حل الطالب لوحده معه المعلم أستاذ الجامعة، لا يزالون في الغالب يتحدثون أساليب المحاضرة والحفظ والتقويم والإبداع، وأيضاً الاختبارات التقليدية التي لا تُنتج مبدعاً فهل نحتاج إلى قرار سياسي من الملك ليقول لأستاذة الجامعات غيروا استراتيجياتكم التدريسية؟ الجانب الآخر، أنا بودي أن الجامعات السعودية افتتحت في فترة قياسية، وأنا أظن بل وأجزم أنه لم يُخطط لها، وهي مجرد إلغاء لمناطق أو لمجتمع، وإلا الكمّ الهائل الذي سيتخرج بعد سنين، سينضم إلى جيش البطالة وسيتحول في النهاية إلى قبلة موقوتة ستؤثر على الأمن الوطني في المستقبل، وأنا أقترح كاقترح، وربما أحملك كمسؤول في مجلس الشورى، أن يكون هناك لكل جامعة مجال أو تخصص معرفي أو تقني يكون اللحن المميز لها مع بقية التخصصات، وكل جامعة لها لحن معين أو تخصص معين بحيث أن تُجيد فيه. طبعاً ثمة سؤال وهو لا شك أن إصلاح التعليم يبدأ باختيار القيادات التربوية الكفوة التي تستطيع أن تُضيف العمل بكفاءة، وسؤالي: هل تتفق مواصفات أعضاء التدريس وقيادات الجامعات السعودية والكفايات اللازمة للقيام بأدوارهم ومسؤولياتهم في عصر الألفية الثالثة؟

■ (المقدم): الدكتور عبد العزيز العُمري.

سؤال: هل هناك لجان مخصصة لبحث الأفضل في تطوير التعليم العالي؟ وأقصد بذلك أين الشباب ودورهم وهم أهل التكنولوجيا، هل يُترك لهم ولو جزئياً، مجال لتطوير التعليم العالي؟

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

أنا قبل أن أُجيب على هذا السؤال بودي أن أعلق على ما أشار إليه الأخ محمد الفهد عن واقع الجامعات واقع التعليم فيها علاقتها بسوق العمل، كما ذكرت أيضاً في الإضاءة التي ألقيتها قبل قليل. فعلاً الجامعات مرت بمرحلة ركود كُبرى ليس في المملكة العربية السعودية فقط وإنما في العالم العربي كله، وهذا هو نتيجة ما أودّ أن أتكلّم عن ما يُسمى بعقلية التخلف الموجودة في مُعظم دول العالم العربي بل العالم الثاني، وهو شعور أو هزيمة المغلوب أمام الغالب مما جعل الأمور فيها شيء من الصعوبة. نقول هذا كان، لكن الآن إذا استمرت الجامعات فقط هي التي تحسّن من عوامل الجودة في داخلها، ولم يكن هناك خطة لربط مكونات التنمية والوصول إلى اقتصاد المعرفة سواء من القطاعات الحكومية كما ذكرت، فقد تأتي أنت في الجامعة ولديك تصور كامل رائع ثم يأتي واحد في وزارة المالية يقول لا هذا لا داعي له، هدّم عملاً أنت اشتغلت فيه سنة كاملة، هي عملية أيضاً تكاملية مع سوق العمل، وسوق العمل كيف



حدث؟ عملية التطور والعلاقة بين الجامعات وبين الصناعة في الغرب، والصناعة أصلاً هي أفكار أكاديمية وإبداعية وعلمية أخذتها وتبنتها، لكنها نشأت في جزء منها في الجامعات والأغلب في مراكز البحث العلمي، فلما بدأت تظهر الجامعات بوضعها الحالي أصبح البحث العلمي جزءاً من الجامعات، فالصناعة والتجارة والاقتصاد من البداية مُدرك لأهمية الجامعات فهي كلها متكاملة بعضها مع بعض، فبمجرد أن يصبح هنا اختراع أو ابتكار تتلقفه الصناعة هناك وبكل سهولة. وتحدثنا عن المملكة كم عندنا من براءات الاختراع، مئات براءات الاختراع الموجودة لم يتم الاستفادة منها، ليس لدينا البنية الصناعية التحتية أو سوق الاقتصاد وسوق المال الذي يمكن أن يأخذ هذه البراءات ويجازف. المؤسسات الاقتصادية في الغرب تجازف أحياناً تُنفق مئات الملايين على فكرة أو على براءة اختراع، قد تنجح وتصبح تدرّ أموالاً طائلة وقد لا تنجح، في هذه لا نحمل العبء فقط على الجامعات، وإنما هناك مجالات أخرى لكنها ليست مجال المحاضرة التي نتكلم فيها، ونحن قلنا أنه تحدّ أمام الجامعات وأمام سوق العمل، كيف يمكن أن يكون هناك تكامل بين الطرفين؟ هذا سيظل يحتاج إلى وقت يحتاج إلى جهود جبارة ويحتاج منا في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات أن يطوروا أنفسهم. أنا أذكر يوم كنت عميداً في كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية قبل حوالي (٢٠) سنة، كنا نحاول إحداث

بعض التطوير البسيط داخل الأقسام بأن يكون هناك بعض الحركة وبعض التغيير في آليات وأساليب التدريس، وأردنا أن نفرض بعض الأمور رغم لم تكن كان هناك في تلك الفترة مفاهيم الجودة ومعايير التقويم الموجودة حالياً، لكن كان بعض الرؤى وكان بعض الأساتذة يرفض: هو عنده دفتر محضّر فيه (٣) سنوات أو (٤) سنوات يصحبه معه على طول، يمكن الغلاف فقط يجده بين حين وآخر... هذه مشكلة. في الواقع أعضاء هيئة التدريس ليسوا هم السبب فيها وحدهم، إنما هو النظام التعليمي الذي كان موجوداً وما يزال إلى الآن لكنه في طريقه - إن شاء الله - إلى أن يتغير وأن يتحسن.

■ (مداخلة): الأستاذ الدكتور أحمد الغامدي.

بسم الله الرحمن الرحيم، كنت في الجامعة سابقاً ثم تركتها وأنا أستقبل خريجي الجامعة في تخصصات كثيرة، ولذلك ستكون لغتي مختلفة قليلاً، ولسمح لي الدكتور إسماعيل، إذ رسم لنا صورة وردية عن التعليم العالي وقد أخالفه في ذلك، واحدة من المشكلات الرئيسة التي نواجهها أن أكثر الجامعات والأقسام الأكاديمية فيها تأخذ بفلسفة التعليم للتعليم، فهي لا تؤهل طلابها للعمل، وكذلك عدد كبير من الطلاب الذين يتخرجون وسنستمر نخرج طلاباً لا يستطيعون العمل وأنا أتكلم عن كل التخصصات، وهذه مشكلة كبيرة، وما لم تتفق إدارات المناهج والأقسام الأكاديمية أو وكالة الجامعة للشؤون العلمية

على حل فيها فسنتظّل نكرس تخريجاً منها، النقطة الثانية: أنا أتكلّم هنا يا دكتور عن التعليم العالي السعودي، التعليم الخليجي ليس لي به من علم كبير، وهذا أتصور أنه التحدي الأكبر، التحدي الثاني هو وزارة التعليم العالي، أعتقد أن وزارة التعليم العالي نفسها هي جزء من التحدي، وقد مارست الوزارة دوراً سلبياً كبيراً في وأد التعليم العالي الأهلي حينما كان عدد الجامعات السعودية قليل، فظلت الوزارة تضع العوائق تلو العوائق أمام الجامعات الأهلية فلا نجد في المملكة ولا جامعة أهلية يُرجى منها شيء، وكل الجامعات الأهلية تشبه الجامعات الموجودة ولا استفدنا من هذا، إلا جامعة فيصل، ولكن تظّل هذه الجامعة للنخبة لأن تكاليفها مرتفعة نسبياً ولا يدخلها إلا عدد قليل. النقطة الثالثة أو التحدي الثالث هو الدور البيروقراطي الكبير الذي تمارسه الجامعات ووزارة التعليم العالي جزئياً ووزارة المالية في الحدّ من توظيف أساتذة سعوديين في الجامعات، بعض الجامعات تكاد تكون نسبة السعودة فيها صفر أو قريبة من الصفر، أن تكون إدارات الجامعات أو إدارة التعاقدات بالسفر بالصيف للبحث عن مبرزين وللتعاقد معهم هذا شيء جميل ومفيد، لكن أن تذهب لتجمع كل الذين لم يستطيعوا العمل في دولهم وتأتي بهم ليدرسوا أبناءنا ويخرجونهم فسنخرج طلاباً ليس فقط يخرجوا بطالة بل يخرجوا طلاباً جهلة! التحدي الأخير وهو ما ذكرت أن العلاقة مع المجتمع المعرفي أو الصناعي أو العلمي ضعيفة وأخالها ستظل

كذلك لأن هناك فقراً مُدقعاً في دعم آليات البحث العلمي ودعم ميزانياته وهي لا تكاد تُذكر، وإذا وُجدت الأموال فتواجه من البيروقراطية الكبيرة الكم الهائل الذي يحول دون الاستفادة من هذه الأموال. لغتي يمكن مختلفة قليلاً لأنني في الجامعة.

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

أنا أشكر الدكتور أحمد، الحقيقة نقاط في مُنتهى الأهمية لكن أنا لا أعرف من أين رسمتُ صورة وردية للجامعات السعودية، ما أعتقد أنني رسمتُ صورة وردية أن يشهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن، يعني ما رسمت الصورة، ما قلت والله أننا ممتازون وعندنا صورة وردية. قلت في الوقت الراهن استثماراً مكثفاً ومشاركة لجميع المؤسسات التعليمية للارتقاء بمخرجاته، قامت وزارة التعليم العالي وبدأنا نتحرك، تحدثت عن الحراك الموجود، يعني من الظلم أن يكون هناك حراك يكون فيه أعمال تُنجز ونقول والله لا ما عندنا شيء، هذا جُلْدُ الذات، يعني سنظل نقول والله نحن متخلفون؟! حتى نسير في الطرق ونقول نحن متخلفين، وزارة التعليم العالي فعلاً تقوم بجهود جبارة لكن التحدي كبير، التحدي ضخم وهو ما أشرت إليه من أن الجامعات نامت فترة طويلة، هل السبب في وزارة التعليم العالي، هل السبب المالية، هل السبب أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، بما أنها بقيت في حرمها الجامعي تجتر نفسها داخل نفسها هذا كله أشير له. لم أرسم صورة وردية وإن كنت أتمنى أن أرسم صورة وردية عن

التعليم العالي في بلادنا، ولكن على الرغم من ذلك لا نستطيع أيضاً أن نهضم التعليم العالي في أن نخرِّج أيضاً أجيالاً هي التي تقود التنمية الآن، هي التي تبني هي التي تحاول أن تصلح، هي التي تحاول أن تطور، يا أخوان لا تُقارن بهذه المقارنات السريعة، نحتاج إلى شيء من الوقت لإعادة التنظيم، وواقع التعليم العالي خصوصاً في عهد خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) - الحمد لله - رُصدت مبالغ طائلة لدعم التعليم العالي، وأيضاً فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس أُشير له كتحدٍّ وأشير إلى المرتبات كتحدٍّ وصعوبة استقطاب الأساتذة المميزين كتحد هذه كلها أُشير لها، وأشكر لك.

■ (المقدم): الدكتور عبد العزيز العُمري.

بقي لدينا سؤال وتعليقان، السؤال يقول: جامعة الملك عبد الله للعلوم هل هي جامعة محلية بنكهة عالمية، وما هي مخرجاتها وأعدادها ومخصصاتها، لا نسمع كثيراً عن أخبارها هل لك تعليق عليها؟

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

أنا أيضاً أخي السائل لا أسمع كثيراً عن أخبارها.

■ (مداخلة): المهندس محمد الشهري.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة أنا بعيد عن الجانب الأكاديمي فلذلك لا أُجيد فن الخطابة، ولذلك سؤالي يتعلق ما بين التعليم العام والتعليم العالي. صراحة أنا في حيرة الآن نقول

أن منتجات التعليم العالي أنها ليست جيدة وأن فيها كما نقول تدنُّ لمستوى التعليم العالي، ونُقحم الطلبة عندما يخرجون من التعليم العام باختبار القياس واختبار التحصيل، ونعمل معادلة وسنة تحضيرية ونتأكد أنه ما شاء الله يعني يصير طالب جيد، ونعمل اسكرينينغ (screening) للطلبة هؤلاء المساكين وبعد ذلك ندخلهم في التعليم وبعد ذلك نقول لا التعليم المنتج ليست جيداً، حقيقة هناك تضارب في القضية بالنسبة لي. النقطة الثانية: أنتم الآن في مجمع أكاديمي، هل فعلاً ترون أن السنة التحضيرية التي يمر بها الطالب واختبارات القياس والتحصيل هل هي فعلاً مهمة، وهل هي فعلاً القياس الحقيقي لهذا الطالب الجامعي أن يكون متفوقاً؟ نحن درسنا في جامعات ممتازة جداً وتخرجنا، اللهم لك الحمد، لا قياس ولا سنة تحضيرية، وإلى الآن لا قياس ولا سنة تحضيرية إلا عندنا هنا في أرضنا المباركة وشكراً.

■ (مداخلة): الدكتور إبراهيم الكليب.

بسم الله الرحمن الرحيم، أثني على شكر المضيف والضيف وعلى تميّز هذه الجلسة المباركة، حقيقة تعليقاً على ما ذكره الأستاذ بعد التأمل بمحتوى الطلاب وإشارة الأستاذ إسماعيل إلى أن الجامعات عاشت فترة من الضغط، أنا أقول حقيقة من تدريسي في الجامعة في السنوات الماضية حُسن مستوى أداء الجامعات ومستوى استيعاب الطلاب ومستوى قدراتهم أفضل

بكثير من مستوى الحاليين، وهذا يؤكد أن المعاناة التي يعانها التعليم الجامعي هي ثمرة إلى حد كبير من معاناة التعليم العام، وذلك أن الطلاب يأتون من التعليم العام ومستواهم إلى حد كبير حضيض، بل من المفترض أنهم لا يتجهون إلى التعليم العالي لهذه القدرات الأكبر، منهم من المفترض أنهم يتجهوا إلى العمل ليس المطلوب من الطلاب كلهم أن يكونوا جامعيين، وهذا موجود في العالم كله لا يُفترض أن الطلاب يتخرجون ويتجهون للجامعات ويأخذون شهادات جامعية المُفترض أن جزءاً كبيراً من الطلاب الذين ظروفهم لا تسمح لهم بمواصلة الدراسة وقدراتهم الذهنية لا تساعدهم على ذلك أنهم لا يُقحموا في التعليم الجامعي حتى نستطيع أن نتعامل مع مجموعة من الطلاب المؤهلين للتعامل مع مناهج الجامعة. حقيقة الأساتذة يعانون من تردّي مستوى الطلاب لأن مستوى التعليم العام متردّ إلى حد كبير.

ما الحلول؟ الحلول كثيرة ومنها أن نخرج من حالة الاسترخاء التي يعيشها المجتمع، أصبحنا الآن في حالة استرخاء كبيرة جداً، نريد أن نحصل على شيء من دون تعب، نتصور أننا بحاجة إلى جلسة أو محاضرة أخرى تناقش موضوع التعليم العام وسليباته وكيف يُنهض به لنستطيع أن نوجد طلاباً يستطيعون أن يتعاملوا مع مناهج التعليم العالي. حقيقة الطلاب الآن مستواهم أقل من المتوسط، بدون مجاملة، بل لا يكاد يتجاوز مستوى

الابتدائي والمشتكى إلى الله عز وجل من ضعف الإرادة والمبادرة في التوجه، والله عز وجل قادر على أن يُصلح الأحوال .

■ (المقدم): الدكتور عبد العزيز العُمري .

جزاك الله خيراً يا دكتور، بقي سؤال وتعليقان أحدهما يعلق على قضية السهر عند الطلاب وليس فقط عند الطلاب، ولعل الاسترخاء الذي أشار إليه الدكتور إبراهيم هو جزء من المشكلة . والسؤال الآخر يقول: بحكم عملي كأستاذ في كلية الشريعة أُلغيت المقابلات الشخصية للطلاب وهذا أحدث اختيـار الضعاف من الطلاب.

■ (مداخلة): الأستاذ نبيل محمد أبو الحسن .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

بالعلم والمال يبني الناس مُلكهم

لم يُبْنَ ملكٌ على جهل وإقلال

المال والحمد لله متوفر في دول الخليج بشكل عام وحضرتك كما استمعنا إلى الأستاذ الدكتور أن سعادتك أخذت الدكتوراه من بريطانيا، في الدول الغربية يتم إنشاء مدن علمية بالنسبة للطلاب، لماذا لم تقم في دول الخليج بشكل عام مدن علمية ترعى هؤلاء الطلاب النوابغ وكذلك هؤلاء العلماء، وأن حضرتك وأمسكت بالقلم وقلت في الدول الغربية ممكن



يصرف مبلغ كبير جداً من أجل فكرة أو من أجل براءة اختراع لشيء معين سوف يدر عليه فيما بعد مبلغاً كبيراً، لماذا نحن لا نهتم بالعلم ليس عندنا في الدولة بشكل عام وليس في دول الخليج فقط، بل في دول العالم العربي، وما هي المعوقات التي تمنع إقامة هذه المدن العلمية، التي من خلالها تخرج لنا علماء بدل أن يهاجروا من هذه الدول ويذهبوا للخارج مثل الدكتور [أحمد الزويل] والدكتور [أسامة الباز] والدكتور [مجدي يعقوب] إلى آخره، الناس هذه هجرت هذه البلدان بسبب قلة المال، طيب المال متوفر هنا، لماذا حضرتك مثلاً وسبق أن كنت حضرتك في دولة بريطانيا لماذا لا توصي كل دولة من الدول العربية بإنشاء مدينة علمية مثل ما عملوا في الآونة الأخيرة مدينة الدكتور [زويل] في مصر، إلى متى سيكون العالم العربي في سبات عميق؟ لماذا حين يظهر مرض من الأمراض كلنا نقول يا رب أستر، إلى أن نرى الغرب يخترع لنا الدواء الذي سيأتينا من الغرب، لماذا نحن لا نكون كأمثال ابن النفيس وابن هيثم وابن حيان؟ أين العالم العربي من هؤلاء الناس؟ لماذا نحن كنا متقدمين واليوم تخلفنا. الشق الثاني من السؤال: وبصفة حضرتك في مجلس الشورى وهذا شق سياسي، هل الدول الأوروبية أو العالم الغربي بشكل عام يقف حجر عثرة أمامنا أن نتقدم؟ هل الناس هناك تعمل بكل جهدها من أجل إجهاض أي عمل من خلاله يكون العالم

العربي متقدماً في وسط العالم؟ أم أننا سنبقى دائماً من ضمن دول العالم الثالث نأكل ونشرب وننام؟

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

أشكرك، ثم أولاً هي آراء وأفكار ووجهات نظر، يعني ليس الأمر في هذه الأمسية هو فرض معادلة حسابية أو رياضيات  $(1+1=2)$ ، التعليم العالي أو التعليم العام أو نهضة المجتمعات هي عملية واسعة النطاق يتداخل فيها العديد من المؤثرات والجهات ذات العلاقة. لكن أبدأ بالتعليق الذي هو سؤال في التعليق الذي قدمه المهندس محمد الشهري، وبالمناسبة جاء معي في السيارة وقال عندي سؤال صغير، ولما جاء هنا الظاهر كبر السؤال، هذه يعني معادلة كثر الحديث فيها والكلام فيها: هل السبب في الضعف الذي يعاني منه الطلاب هو التعليم العام أم التعليم الجامعي؟ حتى على مستوى الوزراء والوزارات، وكثير من الباحثين، كلٌّ يدفع المشكلة عن نفسه. التعليم العام يقول: أنتم والله أخرجتم لنا خريجين ضعفاء هم الذين أضعفوا التعليم، والتعليم العالي يقول أنتم خرجتم لنا طلاباً ضعفاء هم الذين أدوا إلى ما وصلنا إليه! الحقيقة القضية مسؤولية عامة، لا نستطيع أن نُلقي بالضوء على جهة دون جهة أخرى؛ مثلاً الطلاب المميزون في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن أو الطلاب المميزون الذين يخرجون من بعض الجامعات السعودية الأخرى ويكملون دراساتهم في الخارج ألم

يتخرجوا من هذه الجامعات، أليسوا تخرجوا مثلاً، بالنسبة للتعليم العالي، من الجامعات، وبالنسبة للتعليم الجامعي ألم يتخرجوا من المدارس الموجودة عندنا هنا، وأصبحت لهم قدرات ومهارات وإمكانيات تختلف عن غيرهم، لماذا؟ لأن جامعة الملك فهد لها آلية في تكوين الطلاب واختيار الطلاب المميزين لكي ينطلقوا، فما معنى أنه لا يمكن أن تعالج هذه المشكلة بل تُعالج بالتكامل بين الجهتين وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم العام، إضافة إلى الجهات المؤثرة الأخرى. يا إخوان، ليست الجامعات فقط مسؤولة أو التعليم العام هو المسؤول. في فترة مضت يمكن أن يقول أحد أنه مرّت فترات لا تجد المدرسة حاسباً آلياً يعمل لها ولا تستطيع وزارة المالية أن تدفع للمدرسة، فلا يمكن أن تقوم بنشاط أو نشاطين، كانت هناك ظروف ولفترة طويلة بناء وتنمية، يعني أمور كثيرة كان لها دور في هذا الأمر. لا أريد أن يأخذ الاتجاه في هذا الحديث عن التخلف والتقدم والتنمية وغيرها. نحن نقول الجامعات لها دور في هذا الجانب ودورها تم توضيحه، والتحديات التي أمامها، لكن لماذا تخلفنا وتقدم غيرنا هل غيرنا، سبب في تخلفنا، هذا يحتاج إلى محاضرة مستقلة، محتاج أن الدكتور عبد العزيز يرشح الأخ الفاضل لكي يتحدث في هذا الجانب وهو جانب مهم جداً كُتبت فيه كتب: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ كتب في هذا الجانب ولا زال الكتاب يكتبون فهي قضية واسعة

النطاق لا يُمكن أن تُختصر بكلمة أو كلمتين . يعني قبل أن يختم زميلنا الدكتور كان يحدثني قبل أن آتي، قلت له محاضرتي ستكون قصيرة لأنني أريد أن أفتح المجال للحوار، فهو كان يخشى أن لا يكون هناك حوار، لكنني كنت أعلم في قراره النفسي أن ما سيُطرح سيُثير الكثير من الحديث والتساؤل، لذلك الآن ولو فتحنا المجال لاستمرّ بنا الوقت ساعة أخرى، فأعتقد أن التحفظ كان في محله يا دكتور.

■ (المقدم): الدكتور عبد العزيز العُمري.

جزاك الله خيراً ضيفنا الكريم، اسمحوا الحقيقة قبل أن أختتم بالشكر، والشكر أبدأ وأختتم به، لكن مع ذلك أريد أن أشير إلى بعض النقاط التي استفدنا منها من الدكتور وهي تتعلق بتحديات المستقبل، والتي هي مبنية على الواقع الذي نعيشه ودول الخليج. دعوني أقولها بلهجة عامية: الدول خليجية عليها الشبهة أكثر من غيرها في تطوير التعليم بما لديها من إمكانيات مادية ساهمت في تطوير دول أخرى، فشعوبها ربما لديها طموح في هذا المجال أكثر من غيرها وزيادة العدد وخصوصاً في المملكة أنا أعتقد أن زيادة العدد السكاني ليست ربما موجودة في بعض الدول الخليجية الأخرى هامة، يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية إذا وُجّهت التوجيه الصحيح وكم نحن بحاجة إلى تفكير حر بعيداً عن المديح أو التجريح وجلد الذات، نريد تفكيراً واقعياً واسمحوا لي أقول انطباعي يا أخوان وإن كنت أريد

أن تستمر مكافآت الطلاب وأكثر منها هم مواطنون ومن حقهم ، لكن التعليم الجامعي ربما عندنا هو جزء من الضمان الاجتماعي في كثير من التخصصات ، ولذلك أعرف عن قرب أن بعض الطلاب يُطيل تخرجه حتى تستمر المكافأة لأنه إذا تخرج مسكين قد يجلس فترة دون عمل ، ولذلك أعرف من بعد تخرجه رجع للجامعة يحاول أن يدخل قسمًا آخر حتى ترجع له المكافأة بطريقة أو أخرى ، فأنا مع إعطاء المواطن والطلاب هذه المكافأة لكن أن لا تُربط بالدراسة الجامعية ، هنا ربما يمكن غربة الجادّين حقاً في الدراسة الجامعية ونحتاج إلى دراسات جادة في هذا المجال ، بما لا يُخل بالميزات المالية التي يأخذها هذا المواطن ولم يأخذها إلا لحاجته كطالب ، أنا متأكد وأعرف من ربما راتبه ألف ريال تعيش عليه أسرة كاملة لا نريد أن نكون سبباً في مناقشتنا بحرمان هذا الخير وهذا العطاء الذي يأتيه ، نحن بفضل الله بخير لكن لا أريد أن يكون هو السبب في بقائه في الدراسة الجامعية ، ونحن نعرف إخوتي الكرام أن الطالب في العالم الغربي يدفع ليدرس ولذلك يسعى لأن يأخذ قيمة ما دفعه . أريد أن أضيف أنه أيضاً عندنا خلل ربما في أعضاء هيئة التدريس ، أنا أعرف بعض الأساتذة المميزين نهاية الفصل الدراسي يقوم نفسه من خلال الطلاب باستبانات معيّنة ، بمقابلات خاصة يصحح من نفسه ، والأستاذ أيضاً لو تعب في إعداد مادته العلمية تعباً ولو مرة واحدة سيكرر نفس المقرر ربما

لسنوات كثيرة لو أعده في برنامج حاسوبي أو في آليات معينة ،  
ولذلك هناك أيضاً خلل ربما في أعضاء هيئة التدريس ، لا أريد  
أن نجلد ذواتنا نحن بحاجة إلى مزيد من التقدم ومزيد من حرية  
التفكير لا مدحاً ولا قدحاً ، كما قلت قبل قليل التعليم العام ربما  
فيه جزء من الخلل ، وإن كان كما أشار الدكتور البشري ، الحقيقة  
خريجو جامعة البترول مميزون وأعرفهم شخصياً وهم نفس  
خريجي الثانويات السعودية لا فرق بينهم لكن قضية التعليم  
وأسلوبه في هذه الجامعة واختيار الطلاب والامتحانات التمهيدية  
وغيرها لانتقاء صفوة من الجادين من الطلاب لها دور في  
نجاحهم العملي ، لكن التعليم العام يعني صراحة لا أستطيع أن  
أحكم عليه ولعله أن يكون لنا ندوة لكن سأضرب مثال ، أنا كنت  
رئيساً للجنة تعدّ وثيقة المنهج على المستوى الوطني وبعض  
الزملاء كانوا معنا في اللجنة نشغل قرابة يمكن ستة أشهر ، والله  
في بعض الليالي نعمل إلى الساعة الرابعة فجراً ونحن نشغل  
على هذه الوثيقة إذا بنا نفاجأ أن اثنين أو ثلاثة كلفوا ووضعوا  
المقرر وطبع ونحن لا نعلم ومستمرين في عملنا ، هل هذا  
الأسلوب العلمي الحقيقي لتطوير التعليم ، أقول أهل  
الاختصاص ينبغي أن ينالوا مكانتهم ، وأن ينجحوا فعلاً في  
التطوير العام بالإعداد من قبل المتخصصين وليس بقرارات  
إدارية ، بل بأساليب علمية كما هو العالم . الحقيقة أكرر شكري  
لأستاذنا الدكتور إسماعيل البشري ، ولكم في هذه الليلة تحية

طيبة، شكر الله لكم أيها الحضور، وأشكر لزملائي من وراء الستار جزاهم الله خير الذين كانوا عوناً لنا في الإعداد، وقبل أن أختم أترك لضيفنا تعليقاً فليفضل.

■ (المحاضر): الدكتور إسماعيل البشري.

أشكرك، هذا التعليق جاء من تعليقك الآن حينما ذكرت أحوال الإبل رأيت بعض الأخوان يستغربون أو يعني يضحكون يعني هل تعلمون لو تمّ التركيز على هذا الجانب واستطاعت المملكة أن تُنتج علاجاً منه ما هو المردود الاقتصادي على البلد من هذا العلاج الذي يمكن أن يكون من أحوال الإبل؟ أعطيكُم مثلاً: أنا ما كنت أريد أن أتحدث عن نفسي أنا تركت المحاضرة عامة لكن أتحدث عن تجربتي الشخصية في هذا الجانب، لكن دعوني أقولها لكم يمكن فيها فائدة ولو أطلت عليكم قليلاً: يعني أنا حينما كنت في جامعة الشارقة وهي جامعة تختلف إلى حدّ ما عن بقية الجامعات، لأنها تجمع بين الجامعة الخاصة والجامعة الحكومية وبين الجامعة المبنية على أسس غربية ولكنها تحافظ على بعض القيم الإسلامية، فأنا أعتقد أن هذا نموذج جيد يُمكن أن يُطرح، تولّيت إدارتها عام ٢٠٠٣م ولم يكن فيها أي توجه للبحث العلمي، هي فقط جامعة تعليمية، تحرص على أن تستقطب طلاباً لكي يدفعوا رسوماً وهذه الرسوم تكون ميزانيتها ويسير فيها عملية تسيير للجامعة، من استقطاب هؤلاء الطلاب وإذا أصبح فيها نقص في ميزانيتها

حكومة الشارقة تقوم بسد هذا النقص الذي كان في أول عام جئت إلى الجامعة (٣٠) مليون درهم إماراتي، في السنة الثانية قررنا أن ننشئ عمادة للبحث العلمي والدراسات العليا لأنني وجدت أن في الجامعة أعداداً من أعضاء هيئة التدريس المميزين الذين يُمكن أن يُستثمروا وأن يشجّعهم، ووضعنا في العام نفسه لوائح البحث العلمي محفّزاته ومشجعاته حتى على مستوى أعضاء هيئة التدريس، المشروع تم الاعتماد والموافقة عليه يُمكن أن يُفرّغ بالكامل للعمل في هذا الجانب، لا تتخلوا بعد عامين، يعني أنا باشرت في الأعوام ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م تم إعداد تأسيس كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بدؤوا فيه من نفس العام ٢٠٠٤م، وكوّن مجموعات تحتية بالطريقة الغربية نحن نستفيد منها بين أعضاء هيئة التدريس، لا تصدقوني أنه في عام ٢٠٠٦م تمكنت جامعة الشارقة، وأفضل حتى من الجامعات السعودية، في تسجيل (٩) براءات اختراع سُجّلت في جنيف، براءة اختراع سُجّلت في متندى أو سوق، طبعاً سُجّلت في أمريكا وفازت في سوق الاختراع والابتكار في جنيف. السنة التي بعدها تمكنت الجامعة أيضاً من الحصول على (١٧) براءة اختراع. أين السؤال؟ هنا ليست كثرة براءات الاختراع فالجامعات السعودية والجامعات العربية لديها براءات اختراعات، هي قضية كيف نحول هذا المنتج إلى مورد مالي، أحد هذه المنتجات هذا الذي جاء في ذهني لما تم الضحك على



أبوال الإبل، هو عبارة عن جهاز، كَوْنَا فريق عمل بين أساتذة كلية الشريعة وكلية الهندسة في هندسة الإشارة وبين أساتذة كلية الطب منهم ناس في الصيدلة ومنهم ناس في كلية الطب أطباء، خرجوا باثنين من الابتكارات أو المُخترعات وبقية الاختبارات في التطبيقات الحاسوبية وما يتعلق بـ(السوفت وير software) وغيرها، لكن هذين الاختراعين كان لكلية الشريعة دور فيهما وهو أنهم طرحوا المشكلة قالوا: كيف يُمكن للمسلم أن يعرف أن هذا الطعام حلال ليس فيه لحم خنزير أو شحم خنزير أو فيه مكونات خنزير؟ هذه مشكلة عند أهل الشريعة ويستفتون فيها ويعيش فيها المجتمع؟ قلنا هذه اشتغلوا عليها، عملنا فريق العمل هذا خلال سنة واحدة فعلاً تمكنا من الوصول إلى ابتكار سُجِّل في أمريكا واعترِف به وأخذ الميدالية الذهبية في جنيف وهو جهاز تضعه في اللحم يُظهر لك مؤشرٌ هل فيه لحم خنزير أو ليس فيه لحم خنزير، فهذا يعطي انطباع لو قلنا هذا الكلام لحم قالوا أنتوا باقي معقدين باقي تتكلمون عن لحم الخنزير الناس تجاوزوا الكلام هذا، طيب هذا المُنتج البسيط، أنا أقارنه بفرشة الأسنان، فرشة الأسنان مُنتج لكن كم تدرّ من الملايين مُنتج واحد، هذا المُنتج بالمناسبة بعدها بفترة وجيزة تم التواصل بيننا وبين شركة ألمانية تُريد أن تشتري هذا الابتكار لكي تصنّعه، ولكن ظهر أنها شركة يهودية وحاكم الشارقة قال ما أبيعها لليهود حتى لو ما يجيب ولا ريال، فبقي الابتكار موجوداً لكن لو حوّل

أنا أعتقد أنه لو يُشترى منه في كل شهر يعني مئة مليون وقيمتيه مثلاً تُوضع (١٠) ريال أو (١٥) ريال أو (٢٠) ريال يطلّع مليارات، وهذا الذي نفتقد إليه عندنا هنا في المملكة، أن هناك براءات اختراع لكن ليس هناك من يتوجّه لتصنيعها لكي نتحول إلى المجتمع الصناعي، إلى الاقتصاد المبني على المعرفة. وبالمناسبة يا دكتور عبد العزيز الدكتور إبراهيم في قضية اللحوم أنا أعتقد لو استطعنا في المملكة العربية السعودية من خلال هذه الابتكارات والإبداعات والاختراعات أن يكون لنا منتجات يعني عليها البصمة السعودية، ستتحوّل يعني روح التعلم والتعليم على مستوى البلد كله، لأنه سيصبح فعلاً التحدي والاستجابة وهذا الذي حصل في ماليزيا على سبيل المثال، حصل في سنغافورة، حصل في كوريا، وكوريا كانت قبل (٣٠) سنة تستجدي الإعانات، لكن حينما استطاعت أن تُصنّع يعني تصنيع بسيط جزئية من جزئيات الكمبيوتر انطلقت وأصبحت يقوم اقتصادها على الاقتصاد المعرفي، فنلندا على سبيل المثال بلد كان فقير وكان يعتمد على ابتكار بسيط اشتغلوا عليه يعني هي كانت فكرة اشتغلوا عليها سنوات وابتكروا ابتكاراً واحداً الآن فنلندا بس نوكيا ونوكيا تعيش عليها فنلندا كلها، سموه بالنهر اللي عندهم نهر نوكيا، وأصبحت نوكيا الآن مصنع أو مُنتج تعيش عليه الدولة كاملة، هذه الروح نتمنى في القريب بما نرى من الجهود في الجامعات السعودية وما نسمع من رجال الأعمال

وتأسيس وهذه الصورة الوردية التي أقولها الآن للوديان التي تسمى وادي التقنية في الرياض ووادي التقنية في الظهران وفي جدة نتمنى أن نرى قريباً شيء يُعيد الروح الوطنية روح المنافسة روح الانطلاق إلينا جميعاً، شكراً.

■ (المقدم) الدكتور عبد العزيز العُمري.

شكراً للدكتور ولعلي أتساءل هل التعليم العالي مجرد قضاء مرحلة عمرية وتربية وسلامة الشاب من الانحراف في هذه الأربع سنوات كما نحن نلاحظ أم أنها فعلاً قضية تعليم وتنمية وتحد حضاري يجب أن نعيه . شكر الله لكم جميعاً وأكرر الشكر لأستاذنا الدكتور إسماعيل بما أتحفنا به هذه الليلة والشكر لكم جميعاً وحياكم الله.



صور مختارة من الندوة

